تقييـــم النظـــام الاقتصـــادي الـدولي

د. عطية المهدى الفيتورى *

المقـدمـة:

لتوضيح الفكرة الأساسية التي يناقشها هذا البحث يجب التنوية الى أن الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على نقاط الضعف الموجودة بالنظام الاقتصادي الدولي القائم، والتي نتج عنها ظهور كثير من المشاكل الاقتصادية خلال فترة تتجاوز الان الخمس والثلاثين سنة.

كذلك سنتعرض الى أهم الاقتراحات والمحاولات التي تهدف الى معالجة النواقص الموجودة بالنظام الاقتصادي الدولي، وذلك لكي يتم تحقيق مستوى أفضل من العدالة في توزيع الثروة بين شعوب العالم.

إن النظام الاقتصادي الدولي الذي نعنيه، يضم كثيراً من النظريات المختلفة والتي تبحث في العلاقات الاقتصادية الدولية، سواء كان ذلك في مجال تبادل السلع والخدمات بين البلدان أو إنتقال رؤوس الأموال أم الطريقة أو الميكانيكية التي تتم بها تسوية المدفوعات الدولية (أي النظام النقدي الدولي).. الخ وبالرغم من النتائج النظرية التي تتوصل إليها هذه النظريات تحت إفتراضات معينة إلا أن التطبيق العملي قد يؤدي إلى تحقيق نتائج مختلفة وبالتالي فقد وجدت بعض الدراسات، أن عملية التبادل الاقتصادي الدولي لم تسهم كثيراً في خلق النمو الاقتصادي المرغوب في بعض البلدان النامية، بل أنه في بعض الأحيان تؤدي المبادلات الدولية إلى تأخر النمو الاقتصادي، والى عدم الأستقرار الاقتصادي في بعض البلدان النامية.(١)

لذلك فقد وجه جزء كبير من البحث الاقتصادي للتعرف على الأسباب المختلفة التي أدت الى عدم إسهام التبادل الدولي في تنمية الاقتصاديات النامية بالقدر المطلوب. ومنذ أوائل السبعينات إهتم عدد كبير من المؤسسات العلمية بهذه المشكلة، وعقدت الندوات التي تسمى بالحوار بين الشمال والجنوب لمناقشة ما يمكن أن يقدم من حلول.(٢)

أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية:

قامت العلاقات الاقتصادية الدولية لأسباب كثيرة ومتعددة، وبالنظر الى تزايد الترابط الاقتصادي بين البلدان وزيادة إعتماد البلدان على بعضها البعض، زادت بذلك أهمية هذه العلاقة وقويت.

أ ــ أسباب قيام العلاقات الاقتصادية:

يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت الى قيام العلاقات الاقتصادية الدولية في العوامل التالية:

١ــ زيادة معدلات النمو الاقتصادي عن طريق التخصص حيث تستخلص النظريات التي تنادي بحرية التجارة الدولية، والتي نادى بها آدم سميث وديفيد ريكارد وغيرهما من رواد المدرسة الكلاسيكية وأخيراً هكشر واولين، بأن حرية التجارة الدولية تؤدى الى زيادة معدل النمو الاقتصادي في البلدان الداخلة في التبادل.

٢ــ تعتبر التجارة الدولية منفذاً لتصريف الانتاج الذي قد يكون فائضاً عن حاجة السوق المحلية، وقد وضعت التصورات Approaches المختلفة لكيفية مساهمة التجارة الدولية في هذا المجال في ما يسمى بـ (Vent for Surplus) التي نادى بها آدم سميث وجون ستيورت مل. (٣)

٣ــ القدرة على تمويل الكثير من المشاريع عن طريق إستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للبلدان النامية والبلدان الفقيرة التي لا تملك الأموال اللازمة لتمويل إقتصادها ودفعه، وبالتالي لابد من ترك الحرية لتدفق هذا العنصر المهم من عناصر الانتاج بين البلدان.

٤ــ القدرة على الاستعانة بالايدى العاملة والخبرات الاجنبية حيث أن تحقيق معدلات نمو

* أستاذ الاقتصاد المساعد/كلية الاقتصاد/جامعة قاريونس.

إقتصادى عالية يتطلب كوادر فنية ماهرة من الايدي العاملة التي قد لا تكون موجدة بالبلد، وبالتالي لابد من ترك الحرية لهذا العنصر المهم من عناصر الانتاج للحركة عبر الحدود ولكي ينتقل بين البلدان.

٥ــ القدرة على تحويل المدخرات المحلية الى إستثمارات وخاصة بالنسبة للبلدان النامية والصغيرة حيث أن هذه البلدان تحتاج الى إستيراد المعدات الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي(٤). عليه فأن المدخرات المحلية ما لم توجه بالكامل إلى إستيراد السلع الاستثمارية لن تحقق الهدف المطلوب.

٦ــ القدرة على الحصول على التقنية الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الانتاجية حيث أن بعض البلدان قد تتفوق في بعض النواحي التقنية وبالتالي فأن قيام العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي الى تبادل المعرفة بأحدث ما توصل إليه الانسان في مجال التقدم التقني، والذي يؤدي الى زيادة الانتاج.

ب ــ قياس أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية:

هذه الأسباب التي تعدد مجالات الاستفادة من التبادل الدولي سواء على مستوى السلع والخدمات أم على مستوى تدفق عناصر الانتاج هي التي رغبت البلدان المختلفة للدخول في التبادل الدولي وعدم الانغلاق.

بل أن بعض البلدان أصبحت تعتمد على التجارة الدولية الى حد بعيد ولاتستطيع العيش بدون التبادل الدولي. فكثير من البلدان مثل اليابان وبلدان غرب أوروبا، تحتاج إلى إستيراد النفط الذي يعد مصدراً مهماً من مصادر توليد الطاقة، هناك أيضا بلدان أخرى تحتاج الى إستيراد المواد الغذائية والمواد الاولية، وهناك بلدان أخرى، تحتاج الى إستيراد السلع الاستثمارية والتقنية الحديثة، وبالتالي أصبحت أجزاء العالم تعتمد على بعضها البعض.

إذا أردنا أن نعرف حقيقة مدى أهمية التبادل الدولي فإننا نرجع إلى الأحصائيات الخاصة بحجم التجارة الدولية كأحد المؤشرات التي يمكن أن توضح لنا مدى أهمية التبادل الدولي.

الجدول (١) يوضح تطور الصادرات والواردات لبلدان العالم، ويبين بأن الصادرات قد تضاعفت إلى سبع وعشرين مرة (٢٧) خلال الفترة من سنة ١٩٥٠م إلى سنة ١٩٧٩م، هذا وقد تطورت الواردات بنفس المقدار تقريبا، حيث كانت قيمة الواردات الدولية عام ١٩٥٠م حوالي ٦٢,٧٣٨ مليون دولار، أصبحت في عام ١٩٧٩م حوالي ١,٦٧٩,٢٢٥ مليون دولار، وعليه فأن ضخامة قيمة الصادرات وقيمة الواردات في سنة ١٩٧٩م توضح مدى أهمية التبادل الدولي وإرتباط البلدان، وإعتماد بعضها على البعض الاخر في العصر الحديث.

هناك مؤشر آخر يبين أهمية العلاقات الاقتصادية

(٥)

(جدول رقم ١) (صادرات وواردات العام ككل)

السنة	الصادرات (بملايين الدولارات)	الواردات (بملايين الدولارات)
١٩٥٠م	٦٠,٧٨٥	٦٢,٧٣٨
١٩٦٠م	١٢٨,٢٧٥	١٣٥,١٣٣
١٩٦٥م	١٨٧,٠١٠	١٩٧,٤٩٣
١٩٧٠م	٣١٣,٨٦٠	٣٢٨,٧٢٣
١٩٧٥م	٨٧٣,٧٧٠	٩٠٢,٩٩٨
١٩٧٦م	٩٩٠,٥٨٩	١,٠١٦,٩٣٩
١٩٧٧م	١,١٢٧,٢٤٧	١,١٦٢,٩٩٨
١٩٧٨م	١,٣٠١,٦٨٠	١,٣٥٢,٩٩٢
١٩٧٩م	١,٦٢٧,٠٣٠	١,٦٧٩,٢٢٥

الدولية والتبادل الدولي، هذا المؤشر هو مستوى الاحتياطي الدولي من الذهب والعملات الاجنبية (السيولة الدولية) المقبولة لدى الجميع في المدفوعات الدولية المختلفة.

يوضح الجدول رقم (٢) التطورات المهمة التي حدثت على مستوى الاحتياطيات الدولية، فقد إرتفعت نسبة الاحتياطيات الدولية بمختلف مكوناتها(٦)من ٤٨,٣٢٥ مليون دولار سنة ١٩٥٠م إلى ٤٦١,٦٧٠ مليون دولار سنة ١٩٨٠م، وهذا يبين أن الاحتياطيات الدولية قد تضاعفت بما يقرب من عشر مرات خلال فترة الثلاثين سنة الماضية. ويدل زيادة حجم الاحتياطيات الدولية على زيادة حاجة المجتمع الدولي لتسديد مبادلاته، سواء كان ذلك في صورة إنتقال السلع والخدمات أو إنتقال رؤوس الأموال بين البلدان.

جدول رقم (٢)
اجمالي الاحتياطات الدولية(٧)
القيمة بملايين الدولارات

السنة	اجمالي الاحتياطي
١٩٥٠م	٤٨,٣٢٥
١٩٦٠م	٥٩,٩٨٠
١٩٧٠م	٩٣,٢٤٤
١٩٧٥م	٢٣٥,٩٦٣
١٩٧٦م	٢٥٦,٤٩٢
١٩٧٧م	٣٠٥,٩٣١
١٩٧٨م	٣٥٠,٣٧١
١٩٧٩م	٣٩١,٣٣٦
١٩٨٠م	٤٦١,٦٧٠

المشاكل الناتجة من النظام الاقتصادي:

هناك مشاكل إقتصادية متعددة ساهم النظام الاقتصادي الدولي في خلقها سواء بطريقة مباشرة أم بطريقة غير مباشرة، وهذه المشاكل تعتبر عقبات كبيرة في سبيل التنمية الاقتصادية في كثير من البلدان. نستعرض فيما يلي أهم المشاكل التي تؤثر في إقتصاديات البلدان النامية (بلدان العالم الثالث) وبالتالي فهي تؤثر على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية. من بين هذه المشاكل ما يلي:

١ــ سوء توزيع الثروة:

لقد ظهرت منذ أوائل الخمسينات بوادر الفروق الواضحة في تفاوت الدخول بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. جزء من هذا التفاوت بالطبع لا يرجع الى النظام الاقتصادي ولكن يرجع إلى عهد الاستعمار الذي كان مسيطراً على البلدان النامية والتي نال أغلبها إستقلاله بعد الحرب العالمية الثانية، ولكن لاشك في أن النظام الاقتصادي الحالي قد شارك بجزء في هذا التفاوت في الدخول، بل وسمح لهذا التفاوت أن يستمر ويزداد.

فالجدول رقم (٣) الذي يبين متوسط الدخل الفردي في البلدان الصناعية والبلدان النامية، يوضح أن هذا التفاوت هو تفاوت كبير ومستمر ومتزايد، حيث تتزايد الهوة بين دخل الفرد في البلدان النامية، ودخل الفرد في البلدان الصناعية.

جدول رقم (٣)
(الدخل القومي للفرد الواحد في البلدان الصناعية والبلدان النامية)(٨)
(بالدولار)

السنة	البلدان الصناعية (١)	البلدان النامية (٢)	نسبة دخل الفرد في البلدان النامية الى دخل الفرد في البلدان الصناعية ١:٢
١٩٦٠م	١٣٤٠	١٣٠	٠,٠٩٧
١٩٦٣م	١٦٠٠	١٥٠	٠,٠٩٤
١٩٧٠م	٢٦٦٠	٢١٠	٠,٠٧٩
١٩٧٥م	٤٩٠٠	٤٥٠	٠,٠٩٢
١٩٧٧م	٥٨٨٠	٥٥٠	٠,٠٩٤
١٩٧٨م	٧٠٠٠	٦١٠	٠,٠٨٧

متوسط دخل الفرد في البلدان الصناعية تضاعف الى أكثر من ست مرات خلال فترة ١٨ سنة، أي منذ عام ١٩٦٠م الى عام ١٩٧٨م، بينما دخل الفرد في البلدان النامية لم يتجاوز الخمس مرات في زيادته خلال نفس الفترة.

ويتضح من الجدول أيضا أن دخل الفرد في البلدان النامية صغير جداً بالنسبة لدخل الفرد في البلدان الصناعية، فدخل الفرد في البلدان النامية هو ٩,٦٪ من دخل الفرد في البلدان الصناعية، غير أنه حتى هذه النسبة البسيطة لم يستطع دخل الفرد في البلدان النامية الاحتفاظ بها، حيث أن دخل الفرد في البلدان النامية إنخفض في بعض السنوات الى ٧,٩٪ من دخل الفرد في البلدان الصناعية. ولاشك أن هذا يوضح أهمية المشكلة القائمة والخاصة بسوء توزيع الثروة في العالم ومدى مساهمة النظام الاقتصادي الدولي الحالي في إستمرار قيام هذه المشكلة وتزايدها.

٢ــ تدهور معدلات التبادل:

توضح الدراسات التي تبحث في إقتصاديات البلدان النامية والمشاكل التي تواجهها، بان البلدان النامية تواجه تدهوراً في معدلات التبادل(٩). أي أن صادرات البلدان النامية والتي تتميز عموماً بكونها إما سلع زراعية مثل الكاكاو والبن والسكر والقطن والأرز... الخ أو مواد خام مثل النفط الخام وخام الحديد والنحاس والفوسفات... الخ وأسعار هذه السلع لا ترتفع كثيراً بل أن أسعارها متذبذبة، وتميل في بعض الاحيان الى الانخفاض.

أما أسعار السلع التي تستوردها البلدان النامية، والتي غالباً ما تكون سلع مصنعة سواء كانت سلع إستهلاكية أم سلع إنتاجية، فإنها عادة ما تتجه إلى الارتفاع وبالتالي فإن معدل التبادل يميل الى الانخفاض وهو بذلك في صالح البلدان الصناعية وضد البلدان النامية، مما سبب كثيراً من المشاكل للبلدان النامية. وعليه فإن تدهور معدلات التبادل بالنسبة للبلدان النامية أصبح يشكل عبئاً كبيراً على التنمية الاقتصادية ويعرقلها.

وقد أعطيت الكثير من التبريرات لتدهور معدلات التبادل، منها إنخفاض مرونة الطلب الدخلية على السلع الزراعية والمنافسة بين البلدان النامية في عرضها للمواد الأولية، بينما يتميز جانب الطلب على هذه المواد بالاحتكار النسبي مما يسبب عدم إرتفاع الأسعار للسلع الزراعية والمواد الأولية بنفس النسب التي ترتفع بها أسعار السلع المصنعة.

هذا بالطبع سبب كثيراً من المشاكل للبلدان النامية حيث أصبح عرض الصرف الاجنبي بالنسبة لها منخفضاً وغير مستقر مما عرقل كثيراً من مشاريع التنمية وزاد من تكاليفها وبالتالي نتج عن هذا إنخفاض في معدلات النمو في هذه الاقتصاديات.

جدول رقم (٤)
(الرقم القياسي لاسعار الصادرات الدولية)(١٠)
سنة ١٩٧٥م = ١٠٠

السنة	البلدان الصناعية	البلدان النامية	
		البلدان المصدرة للنفط	البلدان غير المصدرة للنفط
١٩٦٠م	٤٤	١٥	٤٧
١٩٦١م	٤٤	١٥	٤٦
١٩٦٢م	٤٤	١٥	٤٥
١٩٦٣م	٤٥	١٥	٤٦
١٩٦٤م	٤٥	١٥	٤٩
١٩٦٥م	٤٦	١٥	٥١
١٩٦٦م	٤٦	١٥	٥١
١٩٦٧م	٤٧	١٥	٥١
١٩٦٨م	٤٧	١٥	٥٠
١٩٦٩م	٤٨	١٥	٥٠
١٩٧٠م	٥٢	١٥	٥٣
١٩٧١م	٥٤	١٥	٥٤
١٩٧٢م	٦٠	١٩	٥٣
١٩٧٣م	٧٢	٢١	٥٦
١٩٧٤م	٩٠	٩٥	١٠٢
١٩٧٥م	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٧٦م	١٠١	١٠٦	١٠٥
١٩٧٧م	١٠٩	١١٧	١٢٢
١٩٧٨م	١٢٣	١١٧	١٢٦
١٩٧٩م	١٤٢	١٧٠	١٤٥
١٩٨٠م	١٦٠	٢٨٢	١٦٠

الجدول رقم (٤) يوضح التطور الذي حدث في أسعار الصادرات الدولية مقسمة الى بلدان صناعية وبلدان نامية. فالبلدان النامية المصدرة للنفط قد عانت من تدهور في معدلات التبادل خلال الفترة ما قبل عام ١٩٧١م، حيث كان سعر صادراتها التي هي عبارة عن النفط الخام ثابت، بينما يميل الرقم القياسي لاسعار صادرات البلدان الصناعية الى الارتفاع، هذا معناه تدهور في معدل التبادل الخاص بالبلدان النامية في تجارتها مع البلدان الصناعية.

أما البلدان غير المصدرة للنفط، فنجدها خلال الفترة التي تبتدئ من عام ١٩٦٠م قد عانت نسبيا من تدهور في معدلات تبادلها مع البلدان الصناعية وذلك حتى سنة ١٩٧٣م حيث ترتفع أسعار الصادرات في البلدان الصناعية بأكثر من إرتفاع أسعار صادرات البلدان النامية غير المصدرة للنفط.

في سنة ١٩٧٤م حدث إرتفاع كبير وملحوظ في

أسعار صادرات البلدان النامية وخصوصا البلدان المصدرة للنفط. أما بعد عام ١٩٧٥م فإن الارتفاع في الاسعار تقارب نسبياً بإستثناء سنة ١٩٨٠م التي أرتفع فيها الرقم القياسي لاسعار صادرات البلدان النفطية.

٣ــ إرتفاع تكاليف رأس المال:

كنتيجة لتدهور معدلات التبادل وإلى تذبذب صادرات البلدان النامية التي عادة ما تكون سلعة واحدة أو مجموعة قليلة من السلع الزراعية والمواد الأولية. أدى هذا إلى إنخفاض إيرادات الصرف الاجنبي وأصبحت السلع الرأسمالية اللازمة للقيام بمشاريع التنمية الاقتصادية مرتفعة التكاليف، وبالتالي عجزت كثير من البلدان النامية في كثير من الأحيان عن إستيراد التقنية الحديثة.

إن البلدان النامية لا تستطيع إنتاج هذه الوسائل الانتاجية الحديثة، وبالتالي لابد من تحويل الادخارات في هذه البلدان إلى إستثمارات عن طريق إستيراد هذه السلع. ولكن الارتفاع المستمر في أسعار هذه المعدات الرأسمالية والذي صاحبه إرتفاع في أسعار الفائدة وضع البلدان النامية في وضع لا تحسد عليه حيث أدى هذا الامر إلى زيادة التكاليف. بالاضافة إلى إرتفاع أسعار المعدات الرأسمالية فإن إرتفاع أسعار الفائدة التي تقترض بها البلدان النامية لتمويل مشاريع التنمية يتطلب تسديد هذه الديون بمبالغ كبيرة تعجز في كثير من الاحيان هذه البلدان عن تسديدها.

هذا الامر، أي ارتفاع اسعار السلع الرأسمالية وإرتفاع أسعار القروض سبب إرتفاع كبير في تكاليف التنمية مما أدى ببعض البلدان الى التضحية وعدم إستخدام الوسائل الفنية الحديثة، والاكتفاء بالوسائل البدائية في الانتاج مما أدى إلى إنخفاض معدلات النمو في هذه البلدان.

٤ــ أزمة الدولار وتأثيرها على البلدان النامية:

تأثير الدولار على إقتصاديات البلدان النامية هو نتيجة قصور النظام النقدي الدولي، فالنظام النقدي الدولي يعتمد على السيولة الدولية التي تكون الاحتياطيات الدولية والسيولة الدولية تتكون من الذهب والعملات الصعبة أو القابلة للتحويل.

وكنتيجة لنمو التبادل الدولي،.فإن الزيادة في كميات الذهب المنتجة أصبحت لا تستطيع مجاراة الأرتفاع في الطلب على السيولة الدولية، ولذلك يجب أن تنمو الاحتياطيات الدولية من العملات الصعبة وخاصة الدولار.

هذا يعني أن السيولة الدولية سترتفع سنة بعد سنة بمعدلات مرتفعة تفوق إرتفاع معدلات إنتاج الذهب وبالتالي يجب أن تنمو الاحتياطيات من الدولار، وهذا لا يتأتى إلا إذا حققت الولايات المتحدة الامريكية عجزاً في ميزان مدفوعاتها. إذن النظام النقدي الدولي مبني على إفتراض وجود عجز في ميزان المدفوعات الامريكية وبالتالي فإن العجز في ميزان المدفوعات الامريكية أصبح يتزايد سنة بعد أخرى نتيجة لازدياد النفقات الامريكية في الداخل والخارج، ولأن أمريكا تحقق ربحاً من كون الدولار هو العملة الأساسية في تكوين الاحتياطيات الدولية ويسمى هذا الربح (Seignorage)(١١).

إذن النظام النقدي الدولي يعتبر متحيزاً للولايات المتحدة الامريكية وقد قدرت أرباح أمريكا من كون الدولار هو عملة الاحتياطي بحوالي ٣٠ بليون دولار خلال ٢٠ سنة، أي منذ حوالي سنة ١٩٥٠م إلى سنة ١٩٧٠م، ولكن إستمرار العجز في ميزان المدفوعات الأمريكية أدى إلى فقد ثقة الناس في الدولار لأن الحكومة الامريكية لن تستطيع تبديل بلايين الدولارات التي أصدرتها والتي تفوق إحتياطي الذهب الأمريكي بمرات، ولذلك أدى هذا إلى إنخفاض قيمة الدولار الامريكى حيث تم إيقاف تبديل الدولار بالذهب في أغسطس عام ١٩٧١م (١٢). وخفضت قيمة الدولار في ديسمبر ١٩٧١م بحوالي ٨٪ ثم خفض الدولار مرة أخرى في فبراير ١٩٧٣م بحوالي ١٠٪ وبالاضافة إلى الربح الذي تحققه أمريكا من كون عملتها هي عملة أساسية في بناء الاحتياطيات الدولية، فإن تخفيض الدولار وتذبذبه وتركه قابل للتعويم Floating أدى إلى خفض القيمة الحقيقية لاحتياطيات البلدان المقيمة بالدولار، كما أثر ذلك في أسعار كثير من السلع الدولية أي السلع التي يتم تبادلها في السوق الدولية، مثل النفط الخام، حيث أن أسعار هذه السلع غالباً ما تكون مرتبطة بالدولار.

معالجة المشاكل الناتجة:

هناك عدة حلول مقترحة لمعالجة المشاكل المختلفة المرتبطة بنظام العلاقات الاقتصادية الدولية الحاضر.

كذلك فإن كثيراً من البلدان قد بدأت في تبني السياسات التي تؤدي إلى تضييق نطاق تعاملها الدولي بقصد تجنب كل المشاكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية

١ــ سياسة تنويع الصادرات:

كما قلنا سابقاً البلدان النامية تتصف باعتمادها على تصدير سلعة واحدة فقط، أو مجموعة قليلة من السلع التي هي عبارة عن السلع الزراعية والمواد الاولية مثل البلدان المصدرة للنفط التي غالباً ما يصل حجم صادراتها من النفط الى ٩٠٪ من مجموع صادراتها أو أكثر، أو البلدان التي تصدر بعض السلع الزراعية مثل مصر والسودان وسيرالانكا وكوبا والبرازيل وغانا... الخ.

ويؤثر الاعتماد على تصدير سلعة واحدة في إيرادات الصرف الاجنبي الذي تتحصل عليه هذه البلدان وهي عرضة أكثر من غيرها للتأثر نتيجة لأن الطلب الدولي على سلعة معينة قد ينخفض خصوصاً في فترات الانكماش الاقتصادي الدولي مما يؤثر على طموحات التنمية في العديد من البلدان. لذلك ولتجنب هذه المشاكل تنصح هذه البلدان بتنويع صادراتها وعدم الاعتماد على تصدير سلعة واحدة فقط حتى يمكن تخفيض الخسائر التي تنتج في إيرادات الصرف الاجنبي عندما ينخفض الطلب على سلعة معينة تكون هذه هي السلعة الوحيدة لمصدر الصرف الاجنبي.

هذه السياسة تكون نتيجتها التأثير على هيكل الاقتصاد الوطني للبلد، ولتحقيق هذه السياسة يتطلب الامر فترة زمنية طويلة نسبياً قد تقدر بعشرات السنين وذلك لخلق صناعات قادرة على المنافسة في سوق السلع الدولية، وهذا الأمر ليس بالسهل خصوصا بالنسبة للبلدان النامية.

٢ــ التكتلات الاقتصادية الدولية:

لجأت كثير من البلدان الصناعية الصغيرة والبلدان النامية الى الدخول في تكتلات إقتصادية وذلك لحماية منتجاتها من منافسة منتجات البلدان الكبيرة، وبالتالي فإن تشكيل الكتل الاقتصادية ضمن مناطق جغرافية وسكانية معينة يعطي لانتاج هذه البلدان الحرية والافضلية للتداول داخل الكتلة الاقتصادية دون الخوف عليه من منافسة البلدان الاخرى الغير داخلة في هذه التنظيمات.

دخلت العديد من البلدان سواء كانت من البلدان الصناعية او البلدان النامية الى مثل هذه التجمعات المشتركة مثل السوق الاوربية المشتركة (EEC) التي تضم الان عشر دول أوروبية أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التي تضم بلدان أوروبية بالاضافة إلى بعض البلدان من خارج أوربا مثل اليابان وكندا والولايات المتحدة الامريكية وكذلك مجلس التعاون الاقتصادي المشترك (COMECON) والذي يضم دول أوربا الشرقية (بإستثناء يوغسلافيا والبانيا) والاتحاد السوفيتي، وهناك كثير من هذه المنظمات في منطقة الشرق الاوسط وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

الهدف من هذه المنظمات أو هذه التكتلات الاقتصادية، هو حماية إنتاج هذه البلدان داخل كل منظمة من المنافسة الخارجية وتقديم الأفضلية في المعاملة سواء على مستوى تبادل السلع والخدمات أو على مستوى إنتقال عنصري العمل ورأس المال.

بالاضافة الى هذه المنظمات التي تضم مجموعات من الدول عادة ما تكون متقاربة في النواحي الجغرافية والاقتصادية والسياسية، هناك الاتفاقيات الثنائية التي تعقدها البلدان، حيث تمنح البلدان بموجب هذه الاتفاقيات الثنائية تميزاً خاصاً في تفضيل دخول السلع والخدمات أو إنتقال عنصري العمل ورأس المال.

٣ــ خلق عملة دولية جديدة «حقوق السحب الخاصة»:

منذ أن ظهرت المؤشرات التي تشير إلى عدم إستقرار النظام النقدي الدولي وعدم قابلية نمو الاحتياطيات بنفس الدرجة التي تنمو بها المبادلات الدولية من السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال إلا عن طريق خلق عجز في ميزان المدفوعات الأمريكية، ونظراً لعدم وثوق الناس في قدرة الولايات المتحدة على دفع قيمة الدولار بالذهب وإلى خفض قيمة أغلب العملات التي تعتبر عملات صعبة بما فيها الدولار الامريكي(١٣) فقد بدأ صندوق النقد الدولي (IMF) بخلق نوع جديد من الاحتياطي الدولي يسمى بحقوق السحب الخاصة (SDR) والذي يسمى أحياناً بالذهب الورقي حيث بدأ إصدار حقوق السحب الخاصة سنة ١٩٧٠م، وتم إصدار ما يساوي ٣,٤ بليون (SDR's) تستعمل هذه

الارصدة الجديدة في منح القروض للبلدان التي تعاني من مشاكل في موازين مدفوعاتها. وقد بنيت قيمة (SDR) على أساس ١٦ عملة دولية. بالطبع فإن خلق هذا النوع من العملة الاحتياطية يزيد من كمية الاحتياطيات الدولية المتوفرة لمقابلة الحاجة إلى تبادل السلع والخدمات وإنتقال رؤوس الأموال، وبالتالي الاقلال من الاعتماد على عملات بعض البلدان والتي تشكل جزءاً من الاحتياطيات الدولية وإحلال (SDR) محلها حيث أن الهدف في النهاية هو إحلال عملة (SDR) محل العملات الأجنبية الأخرى في المدى الطويل.

٤ــ السياسات التي تحد من التبادل الدولي:

لجأت بعض البلدان الى إتباع سياسة إقتصادية تحد من معدل إنفتاحها على الخارج، مثل سياسة تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض أوجه النشاط الاقتصادي وإتباع إستراتيجية إحلال الواردات كطريق للتنمية الاقتصادية.

ويتأتى إتباع هذه السياسات بالطبع نتيجة رغبة بعض البلدان في تجنب المشاكل الاقتصادية وغير الاقتصادية التي قد تأتي نتيجة لاستمرار الأنفتاح، فمثلا بعض البلدان تخاف من التضخم المستورد إذا ما شجعت وأعتمدت على إستيراد السلع الاستهلاكية كذلك فإن هذه البلدان تخاف من إنخفاض صادراتها إذا ما تعرضت البلدان المتاجرة معها إلى الانكماش الاقتصادي وبالتالي فإن التضخم أو الانكماش الاقتصادي والذي يحدث في بعض البلدان قد لا تتأثر به هذه البلدان فقط ولكن قد تنتقل التأثيرات إلى البلدان الأخرى المرتبطة معها إقتصادياً وهذا يشجع كثيراً من البلدان إلى محاولة الحد من الاعتماد على النظام الاقتصادي الدولي الذي ينادي بحرية إنتقال السلع والخدمات والعمل على تحقيق إكتفاء ذاتي على الأقل في بعض النشاطات الأساسية أو الضرورية.

وعليه فإنه عند وضع إستراتيجيات التنمية الاقتصادية تفضل كثير من البلدان إتباع سياسة إحلال الواردات (Import Substitution Strategy) بدلا من سياسة تشجيع الصادرات (Export Promotion) لأن سياسة إحلال الواردات تؤدي إلى تقلص حجم التبادل الدولي بعكس سياسة تشجيع الصادرات التي تؤدي إلى زيادة التبادل والى زيادة الانفتاح على الخارج.

٥ــ إقتراحات الحوار بين الشمال والجنوب:

بالاضافة إلى الطرق التي ذكرناها والتي تسلكها البلدان المختلفة، سواء بصورة فردية أو ثنائية أو جماعية وذلك لحل المشاكل الاقتصادية التى تواجهها. وبالنظر إلى إستمرار التفاوت في توزيع الثروة في العالم فقد عقدت كثير من الندوات التي يطلق عليها الحوار بين الشمال والجنوب (North-South Dialogue) بقصد خلق نظام اقتصادي دولي جديد (NIEO) وبناء على رغبة البلدان النامية. عقدت الندوات المختلفة سواء بصورة رسمية وذلك عن طريق التقاء ممثلي الدول النامية والدول الصناعية وعلى مستويات غير رسمية، ويتمثل ذلك في اللقاءات الاكاديمية التي تشرف عليها الجامعات والمؤسسات العلمية(١٤).

الغرض من الحوار بين الشمال والجنوب هو كيف يمكن للبلدان النامية أن تستفيد أكثر في علاقاتها الأقتصادية مع البلدان الصناعية، وما هي القواعد والنظم التي يجب خلقها لتضمن تدفق الأموال والتقنية من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية.

ولكن هذا النقاش غالباً ما يخلق وجهات نظر مختلفة بين البلدان النامية والبلدان الصناعية ويحدث اختلافاً في وجهات النظر حتى ضمن نطاق المجموعة الواحدة فمثلا هناك من يقترح ويرضى بالحلول في المدى القصير وهنا تكون الحلول في المزيد من العون الاجنبي وتأجيل دفع ثمن الديون وتفضيلات التجارة... الخ أما وجهة النظر الأخرى فإنها ترى أن الحل يكون في التغير الهيكلي الذي يحدث في المدى الطويل، مثل التغيرات الأساسية في القواعد التي تحكم في السوق وخفض الترابط الاقتصادي بين الشمال والجنوب بما في ذلك الاقلال من الاعتماد على العون الاجنبي والتجارة الخارجية(١٥).

ويرى كتاب آخرون أن الدعوة الى الحوار بين الشمال والجنوب ما هو إلا رغبة في زيادة نفوذ بعض البلدان في العالم الثالث، مثل البلدان المصدرة للنفط ولرغبة في تزعم هذه المجموعة الدولية، أي أن السبب هو سبب سياسي مثل ما هو سبب إقتصادى، فبلدان العالم الثالث تريد زيادة نفوذها السياسي، وفي نفس الوقت تريد الحصول على فرص إقتصادية جديدة عن طريق تسهيل وصولها لاسواق البلدان الصناعية لزيادة صادراتها كما

تريد تأمين وصولها لاسواق رأس المال وحصولها على التقنية الحديثة.

أما البعض الاخر من البلدان النامية، والذي يطلق عليه أحياناً «العالم الرابع» هذه المجموعة من البلدان غالباً ما تفضل إعادة توزيع الدخل بإستخدام الطريقة التقليدية والتي تكمن في العون الاجنبى.

إن الحوار بين الشمال والجنوب لم يأت بحلول جديدة حتى الان وذلك لاسباب متعددة، منها مثلا عدم إقتناع كثير من البلدان الصناعية بجدوى هذا الحوار إذ أنه لكي يقبل الطرفين التفاوض على شئ ما لابد أن يعود على الطرفين مقابل أو عائد. ولكن العائد والمقابل هنا هو تدفق من جهة واحدة وفي إتجاه واحد حسب رأي بعض الكتاب وبالتالي فإن الكثيرين من المهتمين بموضوع النظام الاقتصادي الدولي الجديد لا يرون أن هناك سبب تستند إليه البلدان النامية في مطالبتها بأعادة توزيع الدخل اللهم إلا السبب الاخلاقي (Moral grounds). السبب الاخر هو المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها البلدان الصناعية خلال فترة السبعينات، مثل البطالة والتضخم والانكماش الاقتصادي.

بالتالي فإن هذه المشاكل شغلت بال البلدان الصناعية ووجه اليها كل الانتباه، أما مطالب البلدان النامية، فإنها في هذه الاحوال أقل أهمية ولا تؤخذ بجدية.

بالرغم من الاختلاف في وجهات النظر حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد وما يمكن أن يقدمه للبلدان النامية، إلا أن كثيراً من الكتاب يرون وجوب التدخل في الامور الاقتصادية التي تعرقل النمو الاقتصادي في البلدان النامية، وهذا بالطبع إعتراف من قبل هؤلاء الكتاب بأن نظام السوق لا يحقق التوزيع المطلوب للثروة بين شعوب العالم وذلك نتيجة لكثير من المؤثرات.

وعليه، يقترح بعض إقتصاديو البلدان الصناعية ضرورة التدخل في بعض الأمور مثل التأثير في معدلات التبادل وعدم السماح برفع الاسعار. التأثير في هيكل الرسوم الجمركية لمساعدة البلدان النامية، تعاون الحكومات مع الشركات الدولية لمنع الرشوة والاحتكار ولتحقيق المنافسة بالاضافة إلى برامج المساعدات الخارجية المباشرة وغير المباشرة... أنخ.

الخاتمة:

لقد شعرت البلدان النامية بالضرر الكبير نتيجة لوجود النظام الاقتصادي الدولي الحالي والذي يسمح في كثير من الاحوال بنقل الثروة من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية عن طريق الشركات العالمية متعددة الجنسية واحتكارها لبعض الاسواق. كذلك المشاكل الناتجة عن تحويل المشاكل الداخلية في البلدان الصناعية الى البلدان النامية في حالة التضخم وما ينتج عنها من مشاكل متعلقة بالمدفوعات الدولية وحالات الانكماش، وما ينتج عنها من إنخفاض في الصرف الاجنبي المتوفر للبلدان النامية...أنخ.

كل هذه المشاكل الظاهرة في البلدان النامية ،أدت الى إقتناع كثير من البلدان الصناعية وكثير من الكتاب الى الاعتراف بضرورة إعادة النظر في النظام الاقتصادي الدولي القائم ومحاولة التدخل وهذا بالطبع إعتراف بأن نظام السوق لا يحقق التوازن الدولي ولا يحقق التساوي في توزيع الثروة بين الشعوب. بالطبع أن هذا الاعتراف بقصور نظام السوق ليس بجديد ولكنه إعتراف قائم من بداية الثلاثينات عند ظهور الازمة الاقتصادية الكبرى في البلدان الرأسمالية.

إن الاعتراف بعدم جدوى النظام القائم في تحقيق العدالة وفي زيادة رفاهية البلدان النامية، يقودنا الى البحث لايجاد النظام البديل الذي يحقق العدالة في توزيع الثروة.

العدالة في توزيع الثروة لا تعني بالضرورة أن يزيد غني البلدان الفقيرة على حساب البلدان الغنية، ولكنها تعني وقف إستغلال البلدان النامية عن طريق التأثير في أسعار السلع المتبادلة، وعن طريق التغير في قيمة العملات الصعبة وعن طريق الاحتكارات الدولية... أنخ. كل هذه العوامل المتحيزة للبلدان الصناعية يجب الغاؤها وتجنبها.

إن بعض الكتاب يظهر البلدان النامية بمظهر المتسول الذي لا حق له في تحديد ما يطلبه وعليه الرضا بأي شئ يعطى له. ولكن البلدان النامية هي غير متسولة وإنما تطالب بتصحيح بعض الأوضاع التي القت بها بين الفقر والمرض والجهل.

إن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يجب أن يتخلص من كل نقاط الضعف الموجودة في النظام

الحالي وخاصة المتعلقة بالنظام النقدي الدولي ومعدلات التبادل والتقنية الحديثة.

كما رأينا فإن النظام النقدي الدولي تعرض لكثير من الاهتزازات وبه الكثير من العيوب، ويحاول صندوق النقد الدولي تجنب هذه العيوب والبعد عن هذه الاهتزازات عن طريق المساعدة في إستقرار العملات الدولية وتخفيض الاعتماد على هذه العملات عن طريق زيادة عرض حقوق السحب الخاصة، وبالتالي يجب البحث في هذا المجال حتى يمكن الوصول إلى نظام نقدي دولي سليم ومستقر يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال من البلدان الغنية بالاموال إلى البلدان الفقيرة لها.

كذلك يجب التأثير في أسعار السلع حتى تكون معدلات التبادل عاملا حيادياً ولا تؤدي إلى تأخر النمو في بلدان معينة وترفع من معدلات النمو في بلدان أخرى.

إن إنتقال التقنية الحديثة من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية شئ ضروري ويتمشى مع مبدأ حرية التجارة الدولية ويؤدي إلى زيادة كفاءة البلدان النامية في إستغلال مواردها الطبيعية.

إن إيجاد نظام إقتصادي دولي جديد يحقق للبلدان الداخلة في التبادل زيادة النمو الاقتصادي شئ ليس بالأمر اليسير بالنظر إلى إختلاف وتعارض المصالح في البلدان، ولكنه أمر مهم وضروري نظراً لارتباط البلدان اقتصاديا بعضها مع بعض.

الهوامش

١ــ أنظر مثلا إلى:

Higgins, B., Economic Development
Hagen, E.E., The Economics of Development

ج٢ــ أنظر على سبيل المثال:

Bhagwati, J.N. Editor, The International Economic Order: The North-South Debate.
Khadija Haq, Editor, Dialogue for a New Order.
Behrman, J.N., Transnational Corporation in the New International Economic Order, **JIBS**, Spring-Summer 81.

Amuzegar, H.A., Requiem for the North-South Conference, **Foreign Affairs**, Oct., 1977.

٣ــ أنظر إلى:

Blang, M., Economic Theory in Retrospect, 1972.
O'Brien, D.P., The Classical Economists, 1978.

٤ــ أنظر إلى:

Stolper, W.F., "The Multiplier if Imports are for Investment", in Trade, Growth and the Balance of Payments, Edited by Baldwin, R.E. and others 65.

٥ــ مصدر هذه الارقام هو:

U.N. Yearbook of International Trade Statistics.

وذلك بعد أن قمت بتحويلها من (SDR's) إلى دولارات أمريكية.

٦ــ الاحتياطيات الدولية مكونة من أرصدة الذهب/العملات الأجنبية/مراكز البلدان في صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة.

٧ــ المصدر:

International Monetary Fund, International Financial Statistics.

٨ــ المصدر:

U.N. Yearbook of National Accounts Statistics.

٩ــ انظر مثلا الى كتب Hagen, Higgins السابق ذكرهما.

١٠ــ IMF, International Financial Statistics-

١١ــ انظر الى: Grubel, H.G., The International Monetary System, 1974.

١٢ــ انظر الى: The Atlantic Council, The International Monetary System.

١٣ــ العملات الصعبة هى: الدولار الامريكى/المارك الالمانى/الجنيه الاسترلينى/الين اليابانى/والفرنك السويسرى.

١٤ــ انظر على سبيل المثال الى المؤتمر الذى عقد بباريس حول الحوار بين الشمال الغنى والجنوب الفقير الذى عقد فى منتصف السبعينات، انظر كذلك الى المؤتمر الذى عقد فى (MIT) فى نفس الفترة تقريبا.

١٥ــ انظر الى المقالة: Mahbub-ul-Haq, North-South Dialogue - Is there a Future, in Khadija Haq's book.